

اقتصاد

فوق الطاولة

كلام الحاكم ليس مجانياً

علي نزار الأغا

عادةً ما يكون لحديث محافظي البنوك المركزية حول العالم أهمية خاصة، فكل كلمة محسوبة بدقة، ولكل إشارة أو حركة مغزى، وحتى نبرة الحديث لها دلالاتها في أسواق الصرف، إذ تتحسن العملة التي يصدرها البنك المركزي ويزداد الطلب عليها مع المعلومات الإيجابية التي يصرح بها محافظ البنك بدءاً من لهجة التفاوضية المستخدمة في الحديث.

وفي المقابل قد يزداد عرض العملة لتفقد شيئاً من قيمتها أمام العملات الأجنبية عند التصريح ببيانات اقتصادية وتقديرة سلبية، وقد تبدأ عمليات بيع العملة عندما تتغير لهجة المحافظ، وتظهر ملامح عدم اليقين فيما يستعرضه من معلومات وما يطلقه من وعود.

ولعل العامل الحاسم في دقة تأثير حديث محافظي البنوك المركزية في أسواق الصرف: مرتبط بعامل الثقة، الذي تبنى على أساسه السياسة النقدية في جميع الاقتصاديات.

لذا فمن غير القبول أن تكون تصريحات محافظ البنك المركزي غير دقيقة، أو وعده غير قابلة للتحقق، فالمسألة متعلقة بالثقة؛ جوهر السياسة النقدية، ومصدر نجاحها الوحيد.

وكمثال عملي على ذلك، نذكر تجربة حاكم مصرف سورية المركزي خلال لقائه التجار في غرفة تجارة دمشق وريفها مؤخراً، حين صرح بأنه سيتم تخفيض الدولار ١٠٠ ليرة خلال يومين، وكان ذلك يوم الثلاثاء الواقع في التاسع عشر من شهر أيار الذي ينتهي اليوم، وعلى ذلك يجب أن يخفض الدولار ٣٠٠ ليرة مع نهاية يوم الخميس الحادي والعشرين من أيار، وهذا ما لم يتحقق حتى تاريخه، أي حتى بعد مرور ١٢ يوماً على إطلاق التصريح!

ومن الجدير التنويه بأننا لا نقصد شخص حاكم مصرف سورية المركزي بذاته، وإنما نستعرض حالة تكررت عدة مرات خلال تصريحات الحاكم، قد تؤثر سلباً في عامل الثقة بين المصرف المركزي والمواطن. فكلام الحاكم ليس مجانياً، ولا يجب أن يكون لتصريحاته أي وظيفة أخرى غير تعزيز الثقة بين المصرف وبين المواطن، وذلك من خلال عرض الحقائق والبيانات التي يرى بأنها دقيقة ومفيدة، ولا يمكن استغلالها من قبل المضاربين وأعداء الوطن.

فتقرر الثقة بين المصرف المركزي والمواطن أسهل بكثير من عملية بنائها وتعزيزها، فتصريح واحد غير دقيق أو وعد غير قابل للتحقق؛ ككثير ما يؤثر سلباً في الثقة، في حين يتطلب بناؤها وتعزيزها سنوات من العمل المتقن بنتائج الاقتصادية والنقدية.

وإن كان للحاكم أهداف وغايات إعلامية من بعض تصريحاته، فينبغي أن تكون مدروسة بشكل أفضل. دون أن نشكك بأن لعدم تخفيض الدولار في الوقت المحدد بالتصريح الأخير غاية وهدفاً قد تلمسه خلال الأيام القادمة.

منع سفر ١٦٢ مقترضاً متعثراً ويلاحق ٩٤٠٤ قضائياً

مدير المصرف العقاري.. هذه أسباب مشاكل الصرافات

الودائع وصلت إلى ٢٠٤ مليارات ليرة أكثر من نصفها ودائع لأجل

محمد راكان مصطفى



كشف مدير المصرف العقاري الدكتور أحمد العلي لهـالوطن» أن أرصدة المصرف العقاري من الودائع والحسابات الجارية لنهاية شهر نيسان ٢٠١٥ بالليرات السورية بلغت ٢٠٤ مليارات ليرة سورية، حيث وصل نصيب الحسابات الجارية بالليرة السورية ما يزيد على مبلغ ٧٤،٤٩٢ مليار ليرة، وتجاوزت الودائع لأجل ١٠٦،٨٢٥ مليارات ليرة أي أكثر من نصف الودائع الإجمالية. وتجاوزت ودائع التوفير ما يزيد على ٢٢،٩ مليار ليرة وشهادات الإيداع وصلت إلى مبلغ ٣،١٥١ مليارات ليرة سورية.

وبلغت أرصدة المصرف من الودائع والحسابات الجارية لنهاية شهر نيسان ٢٠١٥ بالعملات الأجنبية مقومة بالليرات السورية ١٠ مليارات ليرة سورية موزعة على حسابات جارية بقيمة تجاوزت ٤،٤٣٩ مليارات ليرة سورية وودائع لأجل بلغ يزيد على ٥،٧٧٨ مليارات ليرة سورية.

كما بلغت نسبة السيولة لدى المصرف العقاري حتى نهاية شهر نيسان لعام ٢٠١٥ بالليرات السورية ٣٤ بالمئة في حين بلغت نسبة السيولة لدى المصرف بالعملة الأجنبية لنهاية الفترة نفسها ٤١ بالمئة مع إشارته إلى أن رصيد الأموال الجاهزة لدى المصرف وصل إلى مبلغ ٨٨،٨٨٦ مليار ليرة سورية.

في سياق الجدولة

وعن توظيفات المصرف وبنائه على تصريح العلي بلغ مجموع أرصدة حسابات القروض في المصرف العقاري بجميع أنواعها وقطاعاتها من ديون منتجة وديون غير منتجة حتى تاريخ ٣٠/٤/٢٠١٥ مبلغ ١٨٩ مليار ليرة سورية وبلغ إجمالي عدد المقترضين ٢٠٥٢٨ مقترضاً منهم ٩٦٦١ مقترضاً متعثراً يشكلون ما يزيد على ٢٤ بالمئة من إجمالي القروض.

وأكد العلي أن عدد القروض التي تمت تسويتها وفق المرسوم ٨ للعام ٢٠١٤ الخاص بإعادة جدولة القروض والتسهيلات المنوطة لأصحاب الفعاليات الخارزين عن سداد التزاماتهم تجاه المصرف العامة بلغ ٤٢٤ قرصاً بمبلغ يزيد على ٢،٣١٣ مليار ليرة سورية.

إضافة إلى القروض التي تمت جدولتها خلال العام الحالي بناءً على المرسوم ٢١٣ والتي بلغ عدد الطلبات المقدمة ١٩ طلباً تم إجراء الجدولة الفعلية على ١٣ طلباً بقيمة

إجمالية للمبالغ الجدولة تجاوزت ٣٥٦ مليون ليرة ووصلت دفعات حسن النية إلى ما يزيد على ٤١،٥ مليون ليرة سورية، مع إشارته إلى أن بعض القروض المتعثرة لدى المصرف تم تسديدها بشكل كامل خلال العام الحالي.

وعن قروض المصرف العقاري للقطاع العام بين العلي أنه لدى المصرف قرض ممنوح مؤسسة الخزن والتسويق بـ ٢،٥ مليار ليرة سورية تسدد أقساطه من قبل المؤسسة بتواريخ استحقاقها أصولاً.

وعن إجراءات المصرف المتخذة بحق المتعاملين المتعثرين بين العلي إلى أن عدد الملاحقين قضائياً لصالح المصرف العقاري بلغ ٩٤٠٤ مقترضين، مع تأكيده أن المصرف حصل على أحكام منع سفر بحق ١٦٢ مقترضاً متعثراً، كما كشف أنه تم اتخاذ قرارات بيع مبالغ العيني الضمانات لبعض قروض المتعثرين بانتظار أن يتم تحديد موعدي لجلسات البيع.

أزمة الصرافات

وعن الصعوبات التي تواجه عمل الصرافات الآلية التابعة للمصرف بين العلي أنه من أهم الإشكاليات التي تواجه عمل الصرافات الآلية في المصرف انقطاع التيار الكهربائي في فترات إجراء عملية التغذية، الأمر الذي يعوق العملية ولاسيما بالنسبة للصرافات البعيدة عن المركز، الصعوبة تأمين قطع الصيانة بسبب الظروف الراهنة والتي نتجتة لتأخر الذي يعكس على أداء عمل الصرافات الآلية نتيجة لتأخر إجراء عمليات الصيانة، قلة العناصر المدربة القادرة على القيام بعملية تغذية للصرافات الآلية لدى المصرف، ليرة سورية.

مسؤول مصرفي: قانون المحاكم

المصرفية لم يحل كامل مشاكل

القضاء المختص بل زأهها

| الوطن

أكد مدير مسؤول في أحد المصارف لهـالوطن» أنه رغم قيام القانون الخاص بإحداث المحاكم المصرفية الصادر في العام الماضي بحل جزء من المشاكل المتعلقة بسرعة إجراءات التقاضي، إلا أنه أبقى جزءاً كبيراً من دون حل، وأكثر من ذلك أضاف مشكلة لم تكن موجودة في قانون أصول المحاكمات بالنسبة لتعيين الخبراء، بحيث كان رئيس التقدير يختار خبيراً واحداً محلفاً لتقدير قيمة العقارات، أما حسب القانون الجديد رقم ١٩ فالأمر يتطلب تعيين ثلاثة خبراء وكل جهة تسمي خبيرها (المحكمة والمصرف والمدعي عليه)، مع إشارته إلى عدم تحديد مدة زمنية لتسمية الخبير من كل طرف.

مبيناً السبب الرئيسي الذي كان وراء مطالبة المصارف من أجل تجاوز موضوع تحديد أكثر من خبير في المناقشات التي جرت مع وزارة العدل قبل صدور القانون ١٩، والذي قوبل بإصدار القضاة والمستشارين في وزارة العدل الذين شدوا على ضرورة وجود نصوص تحدد عملية تحديد الخبراء في القانون، نظراً لوجود مصارف خاصة يحكم عليها هذا القانون وبالتالي لم يعد الأمر مقتصرًا على المصارف العامة وعلى أموال الدولة فقط.

مؤكدًا أنه عندما تم تطبيق القانون ١٩ واجهت المصارف صعوبات عديدة تعلقت بموضوع منع السفر من حيث عدم موافقة بعض المحاكم على تشميل دعوى مستقلة بمنع سفر المدينين حيث تمت مطالبة المصارف بالإعفاء بأصل الحق وهذا يترتب عليه شطب المبالغ التقديفية، إضافة إلى أن بعض المحاكم تشترط رسوماً كبيرة جداً وهي نسبة من المبالغ المطالب بها عند تسجيل دعوى منع السفر، ما دفع المديرين العاملين للمصارف للقيام بإرسال كتاب إلى وزير

العدل عن طريق وزارة المالية بهدف حل المشاكل المتعلقة بموضوع الخبرة القضائية وبمنع سفر المتعثرين ومن أجل الإعفاء من الرسوم القضائية، ليأتي جواب وزارة العدل متضمناً حل بعض الإشكاليات المتعلقة برفع دعوى مستقلة بمنع السفر والعودة إلى قانون أصول المحاكمات ما لم يرد عليه نص في القانون ١٩ بالنسبة لتسمية الخبراء، في حين لم تعف الموافقة على إعفاء المصارف من الرسوم القضائية أسوة بالمصرف التجاري السوري.

اتحاد العمال: الشركات الخاصة أخلت بعقود التأمين الصحي وحقت أرباحاً على حساب عمالنا

| علاء أوسي

أفضل الخدمات، وتحفظ عن إعطاء موعد لمباشرة الشركة لعمالها، مبيّناً أنه لن يكون بعيداً.

ولفت النحاس إلى أنه من الخطأ أن تتبع شركة التأمين الصحي لوزارة المالية ففي دول العالم كافة تتبع للتأمينات الاجتماعية أو وزارة العمل ومؤسسات الضمان الاجتماعي، مقترحاً إيجاد مجلس يضم ممثلين عن الوزارات المعنية سواء المالية أم الصحة وغيرها على أن تكون التبعية لهيئة ترعى شؤون العمال لتتمكن من الدفاع عن حقوق العامل ومصالحه.

وأشار أمين الشؤون الصحية إلى أن قانون التأمين الصحي ليس بالمتطوع المأمول للتنظيم النقابي، مطالباً بإحداث قانون يشمل تأمين العاملين بقطاعات الدولة كافة وليس القطاع الإداري فقط.

كما أشار إلى عمل الاتحاد على تطوير المشاريع الصحية حالياً في كل المجالات إذ تم إحداث مؤسسات رعاية صحية وتم إعادة عدد من المشافي العمالية المتوقفة في الخدمة، كما تم دعم أغلب المحافظات ومتموضاً قروضاً لتطوير العمل الصحي وتأمين الأدوية اللازمة والكافية، كل ذلك لتكون مراكز التأمين الصحية جاهزة فور إحداث شركة التأمين الصحي، كما أشار إلى سعي الاتحاد إلى إنشاء مشفى عمالي في دمشق بالقرب من مجمع صحراري.

من تجاوزت شركات الخدمات الطبية؟»، مضيفاً: «لوم نر أن حقوق عاملنا ناقصة ومجتزئة لما لجأنا إلى إحداث شركة تأمين صحية، ولم تقم بتأمين مستوصفات تأمين حقوق عاملنا الصحية»، ولفت إلى انضمام الاتحاد إلى حملة «عيشها غير»، من خلال تقديم عروض مميزة على الخدمات الصحية المقدمة.

ولفت أمين الخدمات الاجتماعية إلى أن الاتحاد سيقوم شركة التأمين بالتعاون مع الشركة السورية للتأمين وعدد من الجهات المعنية، مبيّناً أن لدى اتحاد العمال الإمكانيات المطلوبة لإحداث الشركة، نظراً لامتلاكه عدداً كبيراً من المراكز الطبية والمستوصفات المجهزة بأحدث التجهيزات والمنشورة في المحافظات كافة.

بإدوره أشار أمين الشؤون الصحية في الاتحاد العام لنقابات العمال عبد القادر النحاس إلى أهمية إحداث الشركة لأنها ذات عائدات اقتصادية مضمونة للاتحاد، وستمكنه من الاستفادة من منشآته الصحية بالشكل الأمثل، إضافة إلى تقديم خدمات صحية متميزة للعمال، مؤكداً أن الهدف الأساسي منها هو تحسين الخدمة الطبية المقدمة.

وعن رأس مال الشركة المقرر إحداثها أفاد النحاس بأنه لم يتفق عليه بعد، ولكنه سيكون بالحد الذي يمكنها من تقديم

بين أمين الخدمات الاجتماعية في الاتحاد العام لنقابات العمال برهان عبد الوهاب أن هدف الاتحاد من إحداث شركة تأمين صحي هو رعاية الشأن الصحي للعمال نتيجة المعاناة التي يتكبدونها من شركات التأمين الخاصة التي لا تقدم الخدمة الأمثل للعمال، رغم مطالبات العمال والاتحاد إلا أن الخدمات التأمينية تزداد سوءاً، بل وصل الحال إلى إذلال العامل عند طلب الحصول على حقوقه التأمينية التي غالباً لا يحصل عليها.

ولفت عبد الوهاب في حديثه لهـالوطن» إلى وجود أخطاء ونفقات كثيرة في عمل هذه الشركات في مجال التأمين الصحي، مبيّناً أن مهذا الشركات أخلت بالعقد الموقع معها وحقت أرباحاً صافية على حساب

العامل دون أن تقدم الخدمة الصحية التي على أساسها تم التعاقد معها، منتقداً تصريحات المؤسسة السورية للتأمين التي لفتت إلى وجوب قيام النقابات بشتر الوعي التأميني ومكافحة سوء الاستعداد وفرض إجراءات وضوابط لتنظيم آلية تزويد الخدمة، قائلاً: «إن أهم الأول والأخير للتنظيم النقابي هو العمال الذي نسعى إلى تقديم أفضل الخدمات الصحية له لذا نقوم بتطوير منشآتنا الصحية، ولكن ماذا فعلتم لحد

في اجتماع الهيئة العامة لغرفة صناعة دمشق وريفها وزير الصناعة: للصناعيين الذين بقوا في الوطن ميزة لا يستطيع غيرهم الحصول عليها

| الوطن

أكد وزير الصناعة كمال الدين طعمة أن الصناعيين الذين بقوا في الوطن وظلت معاملهم تنتج لهم ميزة لا يستطيع الحصول عليها غيرهم. وخلال اجتماع الهيئة العامة لغرفة صناعة دمشق وريفها يوم أمس أشرف الوزير إلى تكامل العمل بين الغرف الصناعية والوزارة، والمشاركة في صناعة القرارات الخاصة بالصناعة المحلية.

وشدد الوزير على أن أي سياسة تتبعها الحكومة في المجال الاقتصادي يكون عنوانها زيادة الإنتاج وتطوير الصناعة، «وهذا ما عملت الحكومة به عبر أدوات تنفيذية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة للصناعة إلى جانب منح استيراد أي مادة مماثلة للمنتجات مصنعة محلياً تكفي حاجة السوق المحلية».

وأشار الوزير إلى أن الصناعيين هم شركاء في وضع السياسات الاقتصادية وفي القرار الاقتصادي. منوهاً بأن القطاع العام هو مدرسة



تؤهل وتدريب العمال المهرة ويأتي القطاع الخاص ليستثمر جهود هؤلاء العمال لصالحه.

ودعا الوزير الصناعيين إلى مراجعة الوزارة للاطلاع على المشاريع المطروحة للمشاركة معهم في القطاع العام الصناعي، مشيراً إلى أهمية تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد حاضنات لاستمرار الصناعة الوطنية كسماهم

قراراتها بالتخفيف من هذه الآثار عن طريق تسديد الإعفاءات من الغرامات والفوائد لجميع أنواعها على الصناعيين وخاصة القروض الصناعية والرسوم المالية والتأمينات الاجتماعية، إضافة إلى العمل على تسديد قبول التجهيزات الخاصة بالترخيص الإدارية، وتسييد العمل بإعفاء الصادرات السورية للعراق من شرط الحصول على شهادات المراقبة الدولية.

وأشار الدبس إلى مساهمة الغرفة في التوسط لتسهيل نقل الآلات والمواد الأولية الجاهزة وتحديد الأسعار التشارية بالجمارك.

إضافة إلى ذلك عملت الغرفة –الكلام للدبس- على تشكيل لجان لمعالجة مشاكل الكهرباء الخاصة بالصناعيين حيث تمت معالجة مشاكل التقنين في كثير من المناطق وتأمين مخارج خاصة للمنشآت الصناعية وتركيب محطات تحويل في ٣ مناطق والأهم من ذلك أن هناك مساعي جادة بالاتفاق مع وزارة العمل لدراسة إعفاء الصناعيين في المناطق الساخنة من كل رسوم التأمينات الاجتماعية.

أرقام باللون

٤٤ مليون ليرة تعاملات بورصة دمشق في أيار والمؤشر «أخضر»

أنهت سوق دمشق للأوراق المالية تعاملات شهر نيسان في المنطقة الخضراء، مع ارتفاع المؤشر بصورة خجولة على أساس شهري، حيث اكتسب ٣،٣ نقاط، مقلداً عند مستوى ١٢٠٦،٥٦ نقطة، وذلك بعد أن تجاوزت خسارته ٢٩ نقطة في نيسان.

وتراقف تحسن أداء المؤشر بتراجع في السيولة، حيث انخفضت قيمة وحجم التداول خلال أيار مقارنة بشهر نيسان. إذ بلغت تداولات الأسهم في أيار ما يزيد على ٤٤،١١ مليون ليرة سورية، جاء تداول قرابة ٤٣٩،٣ ألف سهم على ١٧ شركة مدرجة خلال ٢٤٢ صفقة منفذة في ١٥ جلسة تداول.

وتصدر سهم بنك البركة القائمة الخضراء بارتفاع سعره بنسبة ٦،٦٩٪ خلال شهر أيار، تبعه سهم الأهلية لصناعة الزيوت النباتية بنسبة ٤،٩٩٪، ثم سهم بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ٢،٢٨٪، وسهم بنك قطر الوطني بنسبة ٢،٠٪.

وترأس سهم بنك الشام الإسلامي القائمة الحمراء بعد أن انخفض سعره في السوق خلال شهر أيار بنسبة ٦،٩٠٪، تبعه سهم الشركة المتحدة للتأمين بنسبة ٤،٩٢٪، ثم سهم فرسبينك بنسبة ٢،٢١٪، وأخيراً سهم العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة ٠،٨٦٪. على حين حافظت بقية الأسهم المتداولة على أسعارها دون تغيير.

انخفاض دولار التدخل الفعلي

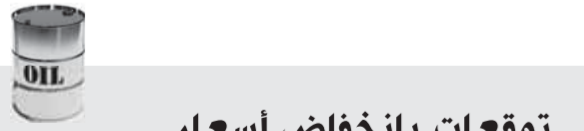
إلى ٢٨٥ ليرة والدولار الأسود يلحق به ملامساً ٢٩٠ ليرة



انخفض سعر صرف دولار التدخل «الفعلي» في السوق بمقدار ٥ ليرات سورية لدى شركات الصرافة التي تبني المواطنين للأغراض غير التجارية. وياع عدد قليل جداً من مؤسسات الصرافة الدولار للمواطنين بسعر ٢٨٥ ليرة للدولار، وبكميات مفتوحة، مهما كانت الكمية المطلوبة من المواطنين، علماً بأن قرارات الصرف المركزي تخصص للفرد شراء ١٠ آلاف دولار في العام تحت طائلة الملاحقة لمن يخالف ذلك. علماً بأن شركة واحد أو شركتين فقط تقومان بالتدخل حتى يوم أمس.

وانخفض سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية في السوق غير التجارية يوم أمس، لتتراوح الأسعار بين مستوى ٢٩٠ و٢٩٤ ليرة كأقصى حد نقلته الأوساط التجارية، بعد أن تخطى ٣٠٠ ليرة في الأيام الماضية.

وعالياً، تفاوتت أسعار الدولار مع تعرضه لعمليات بيع في نهاية الشهر بعد صعوده في الأونة الأخيرة إذ إن المتعاملين رأوا أن البيانات الضعيفة لإجمالي الناتج المحلي الأميركي في الربع الأول للعام لن تثني مجلس الاحتياطي الاتحادي (المركزي الأميركي) عن بقاء سعر الفائدة في عام ٢٠١٥.



توقعات بانخفاض أسعار «الذهب الأسود» بفعل الدولار

قفزت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام قرابة خمسة بالمئة في نهاية التعاملات العالمية وهو أكبر صعود يومي لها في نحو شهر ونصف الشهر مع استقرار الدولار وبعد بيانات من اليوم السابق أظهرت تراجع مخزونات الخام الأميركية للأسبوع الرابع على التوالي.

ونقلت وكالة «رويترز» عن سماسرة: «إنه مع توقع كثيرين ألا تخفض منظمة أوبك الإنتاج في اجتماعها في الخامس من حزيران فإن الأسعار قد تتعرض لمزيد من الضغوط ولا سيما إذا عاود الدولار الصعود».

وفي نهاية التعاملات الأسبوعية ارتفع خام برنت لتسليم تموز عند التسوية ٢،٩٨ دولار أو ٤،٨ بالمئة إلى ٦٥،٥٦ دولاراً للبرميل. وختتم برنت الأسبوع مستقراً لكنه ختم الشهر منخفضاً اثنين في المئة. وسجل الخام الأميركي في نهاية التعاملات ٦٠،٣٠ دولاراً مرتفعاً ٢،٦٢ دولار أو ٤،٥ في المئة. وختتم الخام الأميركي الأسبوع والشهر مرتفعاً واحداً في المئة.

وتدعمت الأسعار ببيانات المخزون الأميركي وبحرق غابات في كندا أوقفت عشرة بالمئة من إنتاج نطق رمال القطران هناك. وكان الدولار مستقراً دونما تغير يذكر في تعاملات يوم الجمعة مقابل سلة العملات بعد أن ارتفع ٢،٥ بالمئة هذا الشهر.



«الأصفر» المرتفع عالمياً ينخفض محلياً مع الدولار

انخفضت أسعار الذهب في السوق المحلية يوم أمس متأثرة بانخفاض الدولار في السوق غير النظامية التي تتخذها جمعية الصاعدة كمؤشر في تسعير الذهب محلياً. وانخفض غرام ٢١ قيراط إلى ٩٧٠٠ لير سورية في آخر يوم تعامل قبل عطلة الصاعدة اليوم الأحد، وسط تراجع الإقبال على الشراء، بينما يوجد تحسن في عروض البيع من المواطنين.

وعالياً ارتفع الذهب من أدنى مستوياته في أسبوعين ونصف الأسبوع التي سجلها يوم الخميس وقد لاقى دعماً من تراجع الدولار والغموض وعدم اليقين بشأن محادثات أزمة ديون اليونان.

ومع ذلك ظل الذهب تحت ضغط في نهاية التعاملات العالمية بعد أن أشارت جانين بلين رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) إلى أنه من المرجح أن يرفع البنك أسعار الفائدة هذا العام.

وارتفع السعر الفوري للذهب ٠،٣٪ إلى ١١٩٠،٧٠ دولاراً والأونصة ليختم شهر أيار مرتفعاً ٠،٦ في المئة وهي ثاني زيادة شهرية طفيفة له.

وقفزت العقود الآجلة للذهب لتسليم حزيران عند التسوية في بورصة كومكس ١،٣٠ دولار إلى ١١٨٩،٤٠ دولاراً للأونصة.